أمر ملكي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١١
بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى الأمر الملكي رقم (٢٨) لسنة ٢٠١١ بإنشاء اللجنة الملكية المستقلة للتحقيق في الأحداث التي وقعت في مملكة البحرين خلال شهري فبراير ومارس ٢٠١١،

وعلى تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق الصادر بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٣،

أمرنا بالآتي:

مادة (١)

تُنشأ لجنة مستقلة تُسمى « اللجنة الوطنية»، ويكون تشكيلها واختصاصها في ضوء حكم الفقرة رقم (١٧١٥) من تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق والصادر بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٣.

ويُشار إلى هذه اللجنة أينما وردت في هذا الأمر بكلمة « اللجنة ».

مادة (٢)

يتم تعيين رئيس وأعضاء اللجنة بأمر ملكي لاحق .

مادة (٣)

تعنى اللجنة بدراسة توصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق وتقوم بوضع مقترحاتها بما في ذلك التوصية بالتعديلات الضرورية في القوانين والإجراءات وكيفية تطبيق هذه التوصيات.

مادة (٤)

تقوم اللجنة بإنجاز عملها قبل نهاية فبراير ٢٠١٢ وذلك في إطار من الشفافية ، وتُنشر اللجنة قائمة بمجموع ما أنجزته من أعمال خلال تلك الفترة.

مادة (٥)

تعمل اللجنة على أن تكون مخرجات أعمالها المتعلقة بتنفيذ التوصيات وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية.

مادة (٦)

تعمل الحكومة على تنفيذ توصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق والتي يمكن تنفيذها دون تأخير، وذلك دون انتظار مخرجات اللجنة.
وللجنة الحرية في التعليق على تنفيذ الحكومة لتوصيات اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق.

مادة (٧)

تُتخذ القرارات المتعلقة بمخرجات عمل اللجنة عن طريق التوافق بين أعضائها، وفي حالة عدم إمكان حدوث ذلك تكون قرارات اللجنة عن طريق الأغلبية المطلقة لأعضائها، مع السماح لمن يرغب من المعترضين بتسجيل أوجه اعتراضه.

مادة (٨)

تقوم الحكومة بتوفير الموارد اللازمة لتسهيل عمل اللجنة من أجل أن تقوم بواجبها على أكمل وجه.

مادة (٩)

يُعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ: ١ محـــرم ١٤٣٣هـ
الموافق: ٢٦ نوفمبر ٢٠١١م